دراسة: الشرق الأوسط يتصدر العالم في تبني الذكاء الاصطناعي وتحقيق مكاسب إنتاجية

92% من مؤسسات المنطقة تُسجّل مكاسب الإنتاجية بفضل التقنية

كشفت شركة أوتوديسك عن نتائج إقليمية جديدة من بحثها "حالة التصميم والتصنيع 2026: نبض الذكاء الاصطناعي، الذي أظهرت نتائجه أن مؤسسات الشرق الأوسط تحتل الصدارة العالمية في تحويل استثماراتها في الذكاء الاصطناعي إلى نتائج أعمال حقيقية وقابلة للقياس.

حيث أظهر التقرير أن 87% من المؤسسات في المنطقة ترى ضرورة ملحّة لتبني الذكاء الاصطناعي، وهي أعلى نسبة في العالم، متجاوزة بفارق واضح المتوسط العالمي البالغ الذي بلغ 68%، كما أفادت 92% من هذه المؤسسات بأنها لاحظت تحسناً حقيقياً في الإنتاجية بعد استخدام الذكاء الاصطناعي، مقارنة بـ 84% فقط على المستوى العالمي.

كما سجّلت مؤسسات الشرق الأوسط نتائج أقوى من نظيراتها العالمية على صعيد الإنتاجية والابتكار المرتبطين بالذكاء الاصطناعي؛ فقد أشارت 90% منها إلى أن الذكاء الاصطناعي يُحدث أثراً إيجابياً في الابتكار، بنسبة تتجاوز بفارق كبير المتوسط العالمي البالغ 77%، بينما أفادت 78% بتحسّن ملموس في جودة اتخاذ القرارات، مقارنة بـ 65% على المستوى العالمي.

وتشير هذه النتائج إلى أن المؤسسات العاملة في قطاعات الهندسة المعمارية، والهندسة، والبناء، والعمليات، والتصميم، والتصنيع، والإعلام والترفيه، تتجه بشكل متزايد نحو دمج الذكاء الاصطناعي في صلب عملياتها التشغيلية الأساسية، وهي بذلك تتجاوز مرحلة التجربة والاختبار المحدود، لتنتقل نحو تبنٍّ تشغيلي بنطاق أوسع يحقق قيمة فعلية وملموسة للأعمال.

أما من ناحية الاستخدام العملي، فقد ارتفعت نسبة استخدام أدوات المساعدة الذكية وروبوتات المحادثة من 46% إلى 56% خلال عام واحد، وارتفع استخدام برامج التصميم المعتمدة على الذكاء الاصطناعي إلى 57%، كما زاد استخدام الذكاء الاصطناعي في برامج إدارة المشاريع من 41% إلى 49%، وهو ما يعكس انتشاراً متزايداً لهذه التقنية في تنفيذ المشاريع وإدارة الأعمال.

وخلاصة هذه النتائج تتماشى مع خطط التحول الكبرى التي تشهدها المنطقةوتعكس الجهود الذي تضعها دول المنطقة في الاستثمارات المستمرة في البنية التحتية الذكية، والتحول الرقمي في الصناعة، ومشاريع تطوير المدن الحديثة في دول الخليج، مثل رؤية المملكة العربية السعودية 2030، واستراتيجية الإمارات الوطنية للذكاء

○ ناجي عطا الله.

الاصطناعي 2031.

ضغوط الإنتاجية وسرعة التنفيذ تدفع المؤسسات لزيادة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي

ويُظهر البحث كذلك أن المؤسسات أصبحت تنظر إلى الذكاء الاصطناعي من منظور الإنتاجية والمرونة وكفاءة التنفيذ ، خاصة في ظل استمرار قطاعات المنطقة في إدارة حافظة كبيرة من مشروعات البنية التحتية ضمن بيئات مشاريع تزداد تعقيداً.

قال نحو نصف المشاركين في الدراسة، أي 49% أن مؤسساتهم زادت استثماراتهم في الذكاء الاصطناعي بشكل كبير أو ملحوظ خلال العام الماضي، مقارنة بـ40 % فقط على مستوى العالم، وجاء كل من الذكاء الاصطناعي التوليدي، وأتمتة العمليات، وأنظمة دعم اتخاذ القرار، في مقدمة أولويات الاستثمار خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة .

كما يتزايد الاهتمام بأنواع أكثر تطوراً من الذكاء الاصطناعي، فأكثر من نصف المشاركين أي 56% منهم قالوا إنهم يتوقعون استخدام "الذكاء الاصطناعي القائم على الوكلاء(Agentic AI) " (الذي يستطيع تنفيذ مهام بشكل مستقل) خلال العام المقبل، بينما أكد 18% أنهم يستخدمونه فعلياً الآن.

وتُظهر النتائج أيضاً أن المؤسسات تعمل على تعزيز الأسس اللازمة للتوسع الفعال في استخدام الذكاء الاصطناعي بثقة، فقد أبدى المشاركون من الشرق الأوسط ثقة أكبر في هيكلة بياناتهم وأمنها مقارنة بزملائهم حول العالم: حيث أكدّ 91% أن بيانات مؤسساتهم منظمة بشكل جيد، وقال 90% إنها آمنة

المؤسسات تواصل التركيز على قابلية التوسع طويلة الأمد والقيمة العملية

ورغم هذا الإقبال القوي على تبني الذكاء الاصطناعي، تبقى المؤسسات واقعية بشأن التحديات التي تواجهها عند التطبيق وبشأن قدرتها على التوسع مستقبلاً، فقد أشار 59% من المشاركين إلى أن أكبر العقبات التي تواجههم حالياً هي: نقص الكفاءات والمهارات المتخصصة، بينما يرى 55%، أن أكبر التحديات هي تكاليف التطبيق المرتفعة، بينما يجد 54% منهم أن التكامل مع الأنظمة القائمة في الشركة هي أكثر التحديات صعوبة.

كما تغيّرت طبيعة المخاوف المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، فبعد أن كانت المخاوف من فقدان الوظائف هي الأبرز، بدأت هذه المخاوف بالتراجع عاماً بعد عام، وبدلاً منها، أصبحت المؤسسات أكثر قلقاً من مخاطر عملية مباشرة، مثل:الأمن، والدقة، والحوكمة ، فارتفعت نسبة من يقلقون بشأن الأمان إلى 54%، بينما قفزت نسبة القلق بشأن دقة الذكاء الاصطناعي بشكل كبير، من 33% إلى 48%. ومع ذلك، وحتى في ظل حالة الاضطراب التي يشهدها الاقتصاد العالمي، لا تزال أغلب المؤسسات تطمح للنمو والتوسع، فقد أظهر التقرير أن 85% من المؤسسات في الشرق الأوسط تفكّر جدياً في دخول أسواق جديدة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 73%، وهذا يدل على أن الشركات ما زالت تنظر إلى الاستثمار في التكنولوجيا كأداة أساسية لتعزيز قدرتها التنافسية، وزيادة مرونتها، وتحسين كفاءتها في العمل على المدى الطويل. وتعقيباً على الدراسة قال ناجي عطاالله، رئيس قطاع الإنشاءات والتصنيع في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا – الأسواق الناشئة لدى أوتوديسك: " تسير منطقة الشرق الأوسط بخطى أسرع من غالبية الأسواق في مسار التحول من الطموح إلى التطبيق الفعلي للذكاء الاصطناعي؛ لكن المعيار الحقيقي هنا ليس سرعة تبني المؤسسات لهذه التقنية، وإنما قدرتها الفعلية على استثمارها في إنجاز مشاريع مميزة، واتخاذ قرارات أرشد، وبناء أصول أعلى كفاءة في الأداء". وتابع: "القيمة الفعلية للذكاء الاصطناعي لن تتحقق ما لم تبنَ على بيانات يُعتمد عليها، وسير عمل مترابط، فضلاً عن انضباط واضح في خفض معدلات إعادة التنفيذ طوال دورة حياة المشروع، وهذا بالتحديد ما يمنح قادة قطاعي الإنشاءات والتصنيع فرصة حقيقية لترجمة استثماراتهم إلى ميزة تنافسية ملموسة في التنفيذ".

الذكاء الاصطناعي في المشتريات

○ بقلم:

د. جاسم حاجي

يساعد الذكاء الاصطناعي في مجال المشتريات المؤسسات على معالجة المشكلات المعقدة باستخدام الخوارزميات الحاسوبية، مع تقليل الحاجة إلى التدخل اليدوي. ويمكن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العديد من التطبيقات والأنظمة البرمجية لدعم عمليات المشتريات وسلاسل الإمداد، بما في ذلك إدارة العقود، والتوريد، وتحليل الإنفاق، وإدارة الموردين.

ويتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على التعلم من البيانات والتكيف مع الأنماط والمتغيرات بمرور الوقت، إلى جانب أتمتة المهام المتكررة والمستهلكة للوقت، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات وتحسين جودة القرارات.

أنواع الذكاء الاصطناعي في المشتريات

توجد تطبيقات وتقنيات متعددة للذكاء الاصطناعي في مجال المشتريات، ويمكن تصنيف أبرزها ضمن الفئات التالية:

التعلم الآلي (Machine Learning)

يعتمد التعلم الآلي على خوارزميات قادرة على اكتشاف الأنماط والعلاقات داخل كميات كبيرة من البيانات، واستخدامها في التنبؤ ودعم اتخاذ القرارات التي قد يصعب الوصول إليها من خلال التحليل البشري وحده.

فعلى سبيل المثال، يمكن لخوارزميات التعلم الآلي تحليل بيانات المشتريات التاريخية واتجاهات السوق للتنبؤ بالطلب المستقبلي، مما يساعد المؤسسات على تحسين مستويات المخزون، والتخطيط بصورة أكثر دقة، وتقليل التكاليف والمخاطر المرتبطة بنقص أو فائض المخزون.

معالجة اللغة الطبيعية (Natural Language Processing – NLP)

تمكّن تقنيات معالجة اللغة الطبيعية أنظمة الذكاء الاصطناعي من فهم اللغة البشرية وتحليلها وتوليدها. ومن خلال قدرتها على فهم النصوص المكتوبة، يمكن استخدامها لاستخراج المعلومات المهمة بسرعة من العقود والمقترحات ووثائق الشروط والأحكام وملاحظات العملاء وغيرها من المستندات.

ويسهم ذلك في تسريع عمليات مراجعة الوثائق، واستخلاص البنود الرئيسية، وتحديد المعلومات ذات الصلة دون الحاجة إلى مراجعة كل مستند يدوياً.

أتمتة العمليات الروبوتية (Robotic Process Automation – RPA)

تعمل أتمتة العمليات الروبوتية على محاكاة الإجراءات البشرية لتنفيذ المهام الروتينية والمتكررة بصورة آلية. ويمكن استخدامها، على سبيل المثال، لأتمتة معالجة الفواتير وأوامر الشراء وإدخال البيانات ومطابقة المستندات.

ويساعد ذلك على تقليص الوقت اللازم لمعالجة المعاملات، وتقليل الأخطاء البشرية، وتحسين سرعة ودقة العمليات التشغيلية.

فوائد الذكاء الاصطناعي في المشتريات

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحقق قيمة كبيرة لفرق المشتريات وسلاسل الإمداد من خلال دعم اتخاذ قرارات أكثر دقة استناداً إلى التحليلات والرؤى المستندة إلى البيانات. وبفضل قدرته على معالجة كميات ضخمة من البيانات بسرعة، يمكنه مساعدة الفرق على اكتشاف فرص لخفض التكاليف وتحسين الإنفاق قد يصعب رصدها بالطرق التقليدية.

كما يسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين وأتمتة العديد من العمليات اليدوية، مثل إعداد التقارير وتحليل البيانات، مما يتيح لفرق المشتريات وسلاسل الإمداد توجيه المزيد من وقتها ومواردها نحو المهام الاستراتيجية والإبداعية ذات القيمة المضافة.

ويمكن كذلك الاستفادة من مصادر البيانات الخارجية، بما في ذلك البيانات المتاحة عبر الإنترنت، لاكتشاف موردين جدد وتقييم خيارات التوريد المتاحة. كما يستطيع الذكاء الاصطناعي تحليل المؤشرات والأنماط التي قد تدل على وجود مخاطر مالية أو تشغيلية لدى الموردين، والتي يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات في سلسلة الإمداد. ويساعد ذلك المؤسسات على اكتشاف المخاطر مبكراً واتخاذ الإجراءات الاستباقية اللازمة للحد من تأثيرها قبل وقوعها.

ويُعد اختيار حلول الذكاء الاصطناعي المناسبة وتوظيفها بالشكل الأمثل أمراً أساسياً، إذ يمكن للمؤسسات من خلال الاستخدام الفعال لهذه التقنيات تعزيز ميزتها التنافسية وتحقيق قيمة مستدامة عبر مختلف مراحل سلسلة الإمداد.

أبرز الاستخدامات الأخرى للذكاء الاصطناعي في المشتريات

تحليل الإنفاق (Spend Analytics)

تنظيف بيانات الإنفاق المؤسسي وتصنيفها وتحليلها بصورة آلية، بهدف اكتشاف فرص خفض التكاليف، وتحسين توزيع الإنفاق، ورصد عمليات الشراء التي تتم خارج السياسات أو العقود المعتمدة.

إدارة مخاطر الموردين (Supplier Risk Management)

المراقبة المستمرة للمؤشرات المالية والتشغيلية وتطورات الأسواق والعوامل الخارجية المتعلقة بالموردين، بهدف التنبؤ بالمخاطر المحتملة واتخاذ إجراءات استباقية لمنع أو الحد من اضطرابات سلسلة الإمداد.

التحليل الذكي للعقود (Contract Intelligence)

استخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية لمراجعة العقود والاتفاقيات بسرعة، واستخراج البنود الرئيسية، ومتابعة تواريخ التجديد والانتهاء، ورصد أي شروط أو بنود قد لا تتوافق مع السياسات والإجراءات المعتمدة.

دعم عمليات التوريد (Sourcing Support)

المساعدة في إعداد وصياغة طلبات تقديم العروض (RFPs)، وتحليل عروض الموردين ومقارنتها، وتقديم توصيات بشأن المورد الأنسب استناداً إلى مجموعة من المعايير، مثل الأداء السابق والتكلفة والجودة والالتزام.

أتمتة دورة الشراء حتى السداد (Procure–to–Pay – P2P)

أتمتة عمليات مطابقة الفواتير مع أوامر الشراء والمستندات ذات الصلة، مما يسهم في تقليل الأخطاء البشرية، وتسريع عمليات التدقيق والموافقة، وتحسين دورة السداد للموردين.

مخاطر وتحديات الذكاء الاصطناعي في المشتريات

على الرغم من الفوائد الكبيرة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في مجال المشتريات، فإن تطبيقه يرتبط بعدد من المخاطر والتحديات التي ينبغي على المؤسسات إدارتها بعناية.

ومن أبرز هذه التحديات أمن المعلومات وحماية البيانات، إذ يتعين على المؤسسات تطبيق ضوابط وإجراءات أمنية مناسبة لحماية المعلومات السرية والحساسة من الاختراق أو الوصول غير المصرح به، بالإضافة إلى معالجة أي مخاوف تتعلق بخصوصية البيانات عند جمعها أو تحليلها باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.

كما يجب التأكد من أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يتوافق مع القوانين واللوائح والسياسات التنظيمية المعمول بها، خصوصاً فيما يتعلق بحماية البيانات والخصوصية والحوكمة.

وتبرز كذلك تحديات مرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في تقييم الموردين واختيارهم، حيث يجب التأكد من دقة وشفافية وعدالة التوصيات والقرارات الصادرة عن الأنظمة الذكية. فقد تؤدي البيانات غير الدقيقة أو المتحيزة، أو التلاعب بالبيانات والمدخلات، إلى نتائج غير عادلة أو قرارات غير سليمة.

لذلك، ينبغي أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة لدعم القرار البشري وليس بديلاً كاملاً عنه، مع توفير آليات مناسبة للمراجعة البشرية والحوكمة والشفافية والتحقق المستمر من جودة ودقة مخرجات الأنظمة.